

منذ أن وجد الإنسان على هذه الأرض ، أحس بحقيقتين هامتين:

الحقيقة الأولى: أن حاجاته كثيرة ومتعددة ومتنوعة ، وقد تكون هذه الحاجات مادية كالغذاء والملبس والسكن، وقد تكون حاجات نفسية كالثقافة والرياضة والسياحة، وتختلف هذه الحاجات باختلاف المستوى الاقتصادي للفرد ، أو باختلاف الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه أو باختلاف السن، أو باختلاف المستوى الثقافي للفرد.

الحقيقة الثانية: أن الموارد والأموال الموجودة ، والقادرة على إشباع هذه الحاجات محدودة نسبياً إذا ما قيست باختلاف السن أو باختلاف المستوى الثقافي للفرد.

والحاجات الإنسانية لا تقف جميعها على قدم المساواة من حيث ضرورة إشباعها بل تتفاوت أهميتها من شخص إلى آخر ، ومن زمن إلى زمان ومن مكان إلى مكان.

فحاجة الإنسان للطعام تتقدم على حاجته إلى الثقافة وهذه الأخيرة تتقدم على حاجته إلى التسلية وهكذا. وعن ارتباط هاتين الحقيقتين تنشأ المشكلات الاقتصادية ، وبالرغم من التقدم الذي وصلت إليه الكثير من المجتمعات إلا أنها لا تزال تواجه مشكل الندرة ، بحيث أصبح واضحاً بأن التقدم الاقتصادي لا يقضي على مشكل الندرة.

### أولاً- مفهوم الندرة الاقتصادية:

الندرة في المفهوم الاقتصادي تعبر عن ندرة الشيء ، بالنسبة للحاجة إليه أو الطلب عليه، وبعبارة أخرى "تعبر عن العلاقة بين الرغبات الإنسانية غير المحدودة وبين وسائل إشباع هذه الرغبات المحدودة" ، وبالتالي فإن ندرة السلع والخدمات التي تشبع مختلف الرغبات الإنسانية تعود إلى ندرة الموارد المحدودة التي تساهم في صنع هذه السلع ، وهذا ما يعبر عنه في لغة الاقتصاد بالمشكلة الاقتصادية.

والموارد النادرة قد تكون أشياء مادية أو خدمات غير مادية فالطعام مثلاً مورد اقتصادي وهو في نفس الوقت، شيء مادي ، أما خدمة الطبيب والأستاذ الجامعي فهي كلها خدمة غير مادية ولكنها تعتبر مورداً اقتصادياً هاماً.

والحقيقة أن الموارد المتاحة لإشباع حاجات الإنسان الضرورية من أجل الحفاظ على حياته يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع وهي:

1- الموارد الطبيعية: يقصد بالموارد الطبيعية تلك الموارد التي لا يكون للإنسان دخل في وجودها كالأراضي الزراعية الغابات الأنهار وما تحتويها الأرض في باطنها من معادن وترجع أهمية الموارد

الطبيعية ،كعنصر من عناصر الإنتاج إلى أنها تعتبر المنبع لكل السلع التي ينتجها الإنسان ويطلق عليها الاقتصاديون عادة اسم الأرض.

2- العمل:هو ذلك المجهود الإنساني الاختياري الواعي الهادف،والذي يقوم به إنسان ما من أجل الوصول إلى غرض نافع.وينقسم العمل إلى نوعين:

- عمل إنتاجي:والذي هو عبارة عن نشاط يقوم به الإنسان لأجل إنتاج منتوجات مادية .
- عمل خدماتي:للدلالة على أي نشاط إنساني لا يترتب عنه إنتاج أشياء مادية كعمل التاجر والمدرس والطبيب وغيرهم، أي تلك الأعمال التي لا يترتب عنها إنتاج سلع نهائية بصورة مباشرة والتي تسمى الخدمات.

3-أدوات الإنتاج:يطلق الاقتصاديون على أدوات الإنتاج اسم رأس المال والمقصود برأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج ،السلع الناتجة عن تضافر العمل والطبيعة والتي تستخدم لإشباع الحاجات الإنسانية ، عن طريق غير مباشر كآلات ومباني المصانع والسلع الغير تامة الصنع والمواد الأولية.فالعمل ورأس المال والطبيعة يكونون إذن عناصر الإنتاج ومن تضافرهم جميعا يخلق الإنتاج ،فالنشاط الذي يبذله الإنسان لكي يحصل على الوسائل المادية التي يستخدمها في إشباع حاجاته يسمى إنتاجا.

### ثانيا- العمليات الأساسية للمشكلة الاقتصادية

#### 1-عملية الإنتاج:

يقصد بالإنتاج التنسيق بين جميع عناصر الإنتاج بهدف الحصول على مواد أو خدمات صالحة للاستجابة إلى رغبة معينة، ومن المعلوم أن عناصر الإنتاج عند الاقتصاديين هي الطبيعة والعمل ورأس المال ،بمعنى أن الشخص الذي يرغب في إنتاج مادة معينة عليه استعمال العناصر المذكورة سابقا.

فالطبيعة يستخرج منها المادة الخامة، أما العمل فبواسطته يتم تحويل المادة الخام المستخرجة من الطبيعة إلى سلعة صالحة للاستهلاك، أما رأس المال فهو عبارة عن وسيلة يتم بواسطتها تحصيل الإمكانيات المادية لتحويل هذه المادة.

ولما كان الإنتاج يهدف إلى إشباع الحاجات فإنه يتعدد بما يهدف إليه وعلى ذلك ،فإن الحاجات هي التي تحدد الإنتاج ،ولكن الحاجات متعددة والموارد محدودة ،لذلك فمن غير المتصور مع هذا الوضع أن يقابل كل حاجة الإنتاج اللازم لإشباعها.ومن ثم تصبح المشكلة هي مشكلة تحديد الحاجات التي تحدد دون غيرها الإنتاج.

2- عملية المبادلة: هي حلقة وصل تجمع بين الإنتاج والاستهلاك،ولم تكن عملية المبادلة موجودة في المجتمعات القديمة التي كانت تعرف بالمجتمعات المغلقة ،حيث كانت العائلات فيما تقوم بإنتاج كل ما

تحتاجه من غذاء وملبس، ومع التطور الذي عرفته هذه المجتمعات بمرور الزمن بدأت عملية التبادل في الظهور والانتشار فيما بين العائلات أولاً ثم ما بين القرى والمدن ثانياً.

وقد انتشرت عملية التبادل، في بادئ الأمر في شكل سلعة مقابل سلعة، أو في شكل خدمة مقابل خدمة وهو ما يعرف بالمقايضة، ويرتبط التبادل بظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي فلولا تقسيم العمل لاضطر كل واحد منا أن ينتج لنفسه جميع ما يحتاجه من منتجات فلا تقسيم للعمل دون تبادل ولا تبادل دون تقسيم العمل .

وتبدأ عملية المبادلة مباشرة بعد الانتهاء من عملية الإنتاج حيث يعرض المنتج إنتاجه للبيع ويستعمل ناتج مبيعاته لشراء مواد أخرى، يستخدمها في عملية الإنتاج أو ليستهلكها فبائع الخبز مثلاً يبيعه ويشترى الدقيق لمخبزته والملابس واللحم لاستهلاكه.

ومن بين الوسائل المستعملة بين الأفراد في مبادلاتهم هي النقود أو العملات التي حلت محل المقايضة، التي كانت مستعملة في العصور القديمة وقد عرفت النقود تطوراً كبيراً من نقود المعادن النفيسة كالذهب والفضة إلى نقود يصدرها البنك.

4- عملية التوزيع: المقصود بالتوزيع هو الكيفية التي يتم بموجبها تقسيم ثمن السلع بين من شاركوا بشكل أو آخر في إنتاج هذه السلعة، وهذه الأنصبة يمكن أن تكون أجراً للعمال أو فائدة لأصحاب رؤوس الأموال، أو ريعاً لملاك الأراضي أو ربحاً لمن يقومون بإدارة عملية الإنتاج لحسابهم.

والجدير بالذكر، أن القواعد التي تحكم هذا التوزيع، تختلف باختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع، ففي النظام الإقطاعي حيث يحتل ملاك الأراضي مكان الصدارة ويعتمد الإنتاج أكثر ما يعتمد على الزراعة، يحصل هؤلاء الملاك على القدر الأكبر من الدخل القومي، في حين أن المنتجين الحقيقيين وهم العبيد والأقنان والعمال، لا يحصلون إلا على جزء ضئيل فقط من منتج عملهم لإعاشتهم وإعاشة أسرهم، ليستمروا في تجديد عملية الإنتاج.

أما في النظام الرأسمالي حيث يقوم الرأسماليون بتوجيه الإنتاج ويملكون رأس المال المستخدم، فيه يحتفظ الرأسماليون لأنفسهم بالقدر الأكبر من الدخل القومي، أما في ظل النظام الاشتراكي فالتوزيع يتم وفق قانون "من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجاته" فالتوزيع هنا يستهدف تلبية الاستهلاك المتزايد من السلع والخدمات لأفراد المجتمع .

5- عملية الاستهلاك: إن عملية الاستهلاك هي التي تمكن الأفراد من إشباع حاجاتهم ورغباتهم، وبالتالي فالاستهلاك هو ذلك النشاط الذي يزاوله الإنسان لإشباع حاجاته، وذلك من خلال عمليات إتلاف المنتجات بطريقتين:

-الطريقة الأولى:استهلاك إنتاجي وتسخر فيه قوى الإنتاج في عملية إنتاج وخلق الثروة (كتحويل القطن إلى قماش " .

-الطريقة الثانية:استهلاك خاص ومفاده أن يستعمل أفراد المجتمع السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم وسد رغباتهم بصورة مباشرة ،وهذا النوع من الاستهلاك لا يساهم في إعادة الإنتاج من جديد .

### ثالثا-التصور العام لحل المشكلة الاقتصادية

#### 1 - حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

يجد النظام الرأسمالي أساس تصوره في حل المشكلة الاقتصادية في فكرة السلوك الرشيد،وهي فكرة فلسفية استمدها النظام الرأسمالي أساسا من المذهب الحر.

وتتلخص هذه الفكرة في أن الإنسان إذا ترك حرا في تصرفاته ،فإنه سيسعى إلى تحقيق مصلحته الشخصية ،وتتمثل هذه المصلحة في تحقيق أكبر قدر من المنفعة.

ويترتب على ذلك ،ضرورة تحقيق الحرية التامة للفرد في تملك الأموال والتصرف فيها وفي الميدان الاقتصادي ضرورة فرض الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة ،وترك كل شيء يتقرر عن طريق قوى السوق وبذلك يمتنع عن الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية ،ومظاهر الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي تتجلى في المجالات التالية:

- حرية الملكية الفردية ،ويشتمل ذلك كل أنواع الثروة المادية كالأرض والمباني والآلات ويتبع هذه الملكية حرية الفرد في التصرف في ممتلكاته واستغلالها كما يشاء.
- سيادة المستهلك والمقصود بها هو الحرية التامة في اختيار ما يروقه من سلع وخدمات وهذه تمثل العمل الأساسي في تحديد نوع وكمية ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات.
- حرية العمل والإنتاج، أي أن لكل فرد الحرية التامة في اختيار المهنة التي يريدتها وفي ظل هذه المبادئ التي يأخذ بها النظام الرأسمالي ،يتم اتخاذ القرارات الخاصة بنوع الإنتاج وكميته ،وكذلك طريقة الإنتاج (أسلوب الإنتاج)،على أساس تفاعل القرارات والتفضيلات والاختيارات الشخصية التي يقوم بها الأشخاص.

#### 2- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي:

يقوم المذهب الاشتراكي على مذهب فلسفي ،هو المذهب الجماعي ولذا فإن محور الأفكار الفلسفية في النظام الاشتراكي تتمثل في المصلحة الجماعية، وذلك على عكس النظام الرأسمالي فإن محور الأفكار فيه يتمثل في مصلحة الفرد ،و أهم الأسس التي يقوم عليها النظام الاشتراكي تتمثل فيما يلي:

- الملكية العامة أو الجماعية لوسائل الإنتاج، والهدف من ذلك هو إلغاء التناقض الموجود بين الملكية ونظام الإنتاج ويترتب على ذلك إلغاء الفوارق بين الطبقات الاجتماعية والفضاء على المشروعات الخاصة، مما يستنتج إلغاء نظام المنافسة الحرة.
- تقوم الدولة، باعتبارها الممثلة للمجتمع بإدارة الحياة الاقتصادية وعلى وجه الخصوص تقوم بعمليات الإنتاج والتوزيع وذلك بهدف تحقيق الصالح العام.

ويرى النظام الاشتراكي أن حل المشكلة الاقتصادية يتم وفقا لخطة شاملة وعامة تحدد وفقا لها، نوع وكمية الإنتاج، واختيار أسلوب الإنتاج وتوزيع الدخل القومي ومقدار الاستهلاك ونتيجة لذلك فإن النظام التلقائي لقوى المعمول به في النظام الرأسمالي مرفوض رفضا تاما في النظام الاشتراكي، وعلى هذا الأساس فإن الخطة في النظام الاشتراكي تقوم أساسا بتقديم الحلول للجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية وعلى وجه الخصوص :

- عن طريق تحديدها، ما يجب أن ينتج وكمية ما ينتج ومتى ينتج.
- عن طريق تحديدها لطريقة الإنتاج، وهنا تعطي حلا لمشكلة الاختيار أسلوب الإنتاج الملائم.
- عن طريق تحديدها للأجور والأثمان، فإنها تعطي حلا لمشكلة التوزيع.

وهكذا فإن الخطة في النظام الاشتراكي هي البديل عن السوق في النظام الرأسمالي في التنسيق بين مختلف القرارات الاقتصادية، التي تعطي حولا للجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية.